الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للمؤسسة

بوليتكنك البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 25 مارس 2013

جدول المحتويات

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة.....2

2. نبذة مختصرة عن بوليتكنك البحرين.....3

3. نتائج المراجعة التتبعية.....4

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2013

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة

تعدُّ الزيارة الميدانية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي لغرض المراجعة التتبعية للمؤسسة جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين، والتي تقوم بها الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

إذ بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسية، تقدِّم المؤسسة المعنية إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقريراً تُبيّن فيه بوضوح ما قامت به المؤسسة للمحافظة على و/ أو تعزيز التزكيات التي وردت في تقرير مراجعتها. كما تحدد المؤسسة الكيفية التي قامت بها للإيفاء بالتأكيدات والتوصيات الواردة في نفس التقرير. وعلى المؤسسة المعنية أن تعضِّد أقوالها من خلال تقديم المواد المساندة، في شكل ملاحق. كما يجب أن يتضمن تقرير المتابعة الذي تقدمه المؤسسة تفاصيل عن كيفية قيامها بمراقبة وتقييم فعاليات وأنشطة التحسين.

وتنطبق عملية متابعة المراجعة المؤسسية على كافة مؤسسات التعليم العالي التي خضعت للمراجعة من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي.

قدّمت بوليتكنك البحرين خطة تحسين إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في الموعد المحدد على النحو المشار إليه في دليل المراجعات المؤسسية. وفي هذه الخطة، تم تحديد الخطوات اللازمة لمعالجة 18 توصية وردت في تقرير المراجعة المؤسسية للجامعة. وفي يناير من عام 2013، قدّمت بوليتكنك البحرين تقريرها الذي يغطي سنة واحدة، والذي تضمن وصفاً وأدلة توثيقية حول التقدم الذي حققته المؤسسة إلى الآن بشأن تنفيذ التحسينات المتعلقة بالجودة.

تكوّنت لجنة المراجعة التتبعية (لجنة المراجعة) من المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وثلاثة من كبار المديرين، كان أحدهم المدير المسئول عن تنسيق الزيارة الميدانية. وقد تضمنت قاعدة الأدلة: خطة التحسين المؤسسية، والملاحق التي تم تقديمها في شهر يناير 2013، إلى جانب تقرير المراجعة المؤسسية. كما قدّمت المؤسسة أدلة مساندة في 24 مارس 2013، وخلال الزيارة الميدانية كذلك. كما تم خلال الزيارة الميدانية إجراء مقابلات

مع عدد من كبار المديرين، والأكاديميين، والموظفين الإداريين، والطلبة، وأرباب العمل، والخريجين. وقد أتاحت تلك المقابلاتُ للجنة الإحاطةَ الكاملة والتحقق من الأدلة.

تم القيام بالزيارة الميدانية للمراجعة في 25 مارس 2013، والتي كانت تهدف إلى (i) تقييم التقدم الحاصل في تعزيز وتحسين جودة بوليتكنك البحرين منذ المراجعة المؤسسية التي خضعت لها الجامعة في شهر يناير 2011، والتي صدر التقرير الخاص بها في شهر أكتوبر 2011؛ و(ii) إعداد تقرير يوضح التقدم المتحقق في معالجة التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير.

ويعرض تقرير متابعة عملية المراجعة المؤسسية هذا النتائجَ المتعلقة بالتوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية الذي تم نشره من قَبل. ومن أجل تسهيل قراءة التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المنشور في عام 2011، فقد تم وضع التوصيات الخاصة بكل قسم معاً في مكانٍ واحد (وبالخط المائل) عند بداية كل جزء من تقرير المراجعة التتبعية؛ وَفْقاً للموضوعات المختلفة التي تتعلق بها تلك التوصيات. أما النص الذي يلي كل مجموعة من هذه التوصيات، فيمثل النتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة خلال زيارتها الميدانية للمؤسسة في شهر مارس 2013.

2. نبذة مختصرة عن بوليتكنك البحرين

تم إنشاء بوليتكنك البحرين كواحدة من المبادرات الرئيسة في مملكة البحرين والتي شرعت في عملية إصلاح التعليم. وقد تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم 65 في السادس من يوليو 2008، وفتحت أبوابها أمام 235 طالباً ليلتحقوا بها في شهر سبتمبر 2008. وتقع بوليتكنك البحرين في مدينة عيسى، وتمارس عملها من الحرم الجامعي لجامعة البحرين. وتتكون المؤسسة من ثلاث كليات هي إدارة الأعمال، الهندسة والتصميم وتقنية المعلومات والاتصالات، والدراسات الإنسانية، وتطرح عددًا من برامج الدراسة الأولية. وقد ازداد عدد الطلبة الدارسين في المؤسسة من 235 طالبا و35 موظفاً في عام 2008، ليصل إلى 2017 طالباً و343 موظفاً في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2012–2013 (يناير 2013). ومن بين الـ 2017 طالباً المسجلين في المؤسسة، هناك 270 طالبا يدرسون في البرنامج التأسيسي (13.4%. ومن بين الـ1747 طالباً المسجلين في برامج البكالوريوس، هناك 875 طالباً أو 50% منهم يدرسون

للحصول على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، و292 طالباً أو 17% يدرسون للحصول على شهادة البكالوريوس في الإدارة اللوجستية العالمية، و245 طالباً أو 14% يدرسون للحصول على شهادة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و335 طالباً يدرسون للحصول على شهادة البكالوريوس في التكنولوجيا الهندسية. وتبلغ نسبة الطلبة البحرينيين في المؤسسة 99% من مجموع الطلبة.

3. نتائج المراجعة التتبعية

تبين الفقرات الفرعية التالية التقدم الذي حققته المؤسسة في التعامل مع التوصيات الخاصة بكل موضوع على حِدة. وقد تم وضع التوصيات الواردة بصدد الموضوع الواحد في مجموعة واحدة وبالخط المائل.

1.3 الرسالة والتخطيط والحوكمة

3-1-1 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن بوليتكنك البحرين أن النصوص المعدَّلة لرؤيتها ورسالتها تعكس جميع الوظائف الأساسية المتمثلة بالتعليم والتعلّم، ومشاريع البحث العلمي التي تتناسب مع تصنيفها المؤسسي، ومشاركة المجتمع.*

3-1-2 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تدخل بوليتكنك البحرين بعملية مناقشة على مستوى عموم المؤسسة للتوصل إلى فيمٍ مشترك لما يعنيه أولاً أنها مؤسسة بوليتكنك وليست جامعة، وثانيا ما تعنيه رغبتها بأن تكون مؤسسة بوليتكنك تعمل في مملكة البحرين.*

3-1-3 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم بوليتكنك البحرين بتطبيق الآليات المناسبة لإيجاد التمثيل الطلابي في عمليات اتخاذ القرار على مختلف المستويات التنظيمية.*

3-1-4 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن ملء كافة المواقع الرئيسية الشاغرة في هيكلها التنظيمي وعلى وجه السرعة.*

لقد قامت بوليتكنك البحرين بتعديل النصوص المعبرة عن رؤيتها ورسالتها والتي وافق عليها مجلس الأمناء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 يناير 2013. وأصبحت رؤية بوليتكنك البحرين الآن كما يلي: "أن تكون مؤسسة ذات مستوى عالمي لتقديم التعليم العالي". وقد انعكست هذه الرؤية على تصنيفها المؤسسي. أما رسالة المؤسسة فأصبحت كما يلي:

"تُخَرِّج بوليتكنك البحرين خريجين محترفين في مجال الأعمال يملكون مهارات علمية تواكب العصر لسد حاجات المجتمع على نطاق محلي وإقليمي".

وعلى الرغم من أن هذا النص يعبر عن نوع الخريجين الذين تريد المؤسسة تخريجهم ودفعهم للمجتمع من خلال برامجها في التعليم والتعلّم، فإنه لا يُأخذ في الاعتبار الوظيفتان الأساسيتان الأخريان لمؤسسة التعليم العالي. وقد أُخبرت لجنة المراجعة في المقابلات التي أجرتها مع كبار المديرين بأن البحث التطبيقي ومشاركة المجتمع قد تم احتواؤهما ضمنياً في قيم "التميز"، "التعلّم"، و"الابتكار". (للمزيد من المعلومات عن هاتين الوظيفتين انظر الفقرتين 3.8 و3.9 من هذا التقرير).

قامت المؤسسة بتشكيل فريق ذي مهام محددة؛ نظّم على إثر ذلك عددًا من ورش العمل لمناقشة ماذا يعني أن تكون المؤسسة "بوليتكنك" مقارنة بما يعنيه أن تكون "جامعة". وقد تم تحصيل التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بخصوص ذلك. كما جاء بعد ذلك تنظيم ورشة عمل لمجلس الأمناء في 23 ديسمبر 2012، تم التوصل فيها إلى التعريف التالي:

"مؤسسة بوليتكنك هي مؤسسة تعليمٍ عالٍ تقدم برامج تتمحور حول العمل من أجل إنتاج خريجين محترفين ومختصين في قطاع الأعمال جاهزين للعمل" (تقرير التقدم :10).

وقد وافق مجلس الأمناء على هذا النص في اجتماعه المنعقد في 28 يناير 2013.

لقد قدّمت المؤسسة تدريباً للطلبة الذين سيكونون ممثلين في اللجان. وحينما يحين تاريخ تمثيلهم في هذه اللجان، فإن هناك تمثيلاً للطلبة معمول به في مجلس كلية التصميم الهندسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب تمثيلهم في بعض اللجان الأخرى الخاصة بالبرامج. كما أن لدى المؤسسة خطة للتوسع في تمثيل الطلبة في المجلس الأكاديمي، إلا أنهم سيتلقون تدريبا

أوليًا؛ لأجل أن يكون هذا التمثيل تجربة مجدية خلال اجتماعات اللجنة؛ مما يمكنهم من القيام بمشاركة قوية داخل اللجان.

وتخضع بوليتكنك البحرين الآن من الناحية الهيكلية والتوظيفية وشروط الخدمة لإجراءات وقوانين ديوان الخدمة المدنية. كما أن عملية التقدم لشغل المناصب الشاغرة في مؤسسة بوليتكنك البحرين لا تزال حتى الآن محدودةً للغاية، على الرغم من إجراء عدد كبير من المقابلات مع الموظفين المحتمِلين والذين تقدموا لشغل الوظائف الشاغرة في المؤسسة، كما أن العديد منهم ما زال في انتظار موافقة ديوان الخدمة المدنية لشغلها. هذا وخلال الشهرين الماضيين، فقد تم تعيين رئيس لكلية التصميم الهندسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو الآن يمارس عمله في هذا المنصب. كما يتم الآن إبرام عقود عمل بدوام جزئي للأكاديميين العاملين في جامعة البحرين؛ من أجل تسيير عملية تدريس الوحدات الدراسية في بوليتكنك. ولكن هذا لا يعدُّ الوضع الأفضل؛ نظراً لأن المؤسستين تختلفان إلى حدٍّ كبير من حيث طرق التدريس ونوعية البرامج، كما أنهما تمثلان نوعين مختلفين من المؤسسات التعليمية. لذا فإن لجنة المراجعة تقترح بأن تجد بوليتكنك البحرين طرقاً لتسريع عملية توظيف أعضاء جدد من هيئة التدريس واستكمال هيكلها الأكاديمي؛ لكي تتمكن من طرح وتدريس برامجها الأكاديمية وفقا لطرق التدريس الخاصة بها. كما أن المؤسسة في انتظار الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية بشأن الهيكل التنظيمي لها.

2.3 المعايير الأكاديمية

لم توجه للمؤسسة أي توصيات بخصوص هذا الموضوع.

3.3 ضمان الجودة وتعزيزها

3-3-1 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تستكمل بوليتكنك البحرين كافة الوثائق المطلوبة الخاصة بتوثيق الجودة وذلك من أجل إيجاد نظام فاعل لضمان الجودة وبصورة عاجلة.*

3-3-2 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم بوليتكنك البحرين بوضع وتنفيذ آلية لمراقبة وتقييم فاعلية نظامها الخاص بضمان الجودة وأن تضمن سد الثغرات المُشخَّصة في هذا النظام.*

3-3-3 *تُوصِي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بوليتكنك البحرين بوضع المزيد من الآليات لكي تضمن بأنَّ نظام مراقبة الطلبة يتناسب مع الهدف الذي وُضع من أجله وأنَّ عملية المراقبة والتقييم مُنفَّذه.*

قامت بوليتكنك البحرين بإعداد *دليل الجودة: نحو التميُّز؛* والذي يصف كيفية قيام المؤسسة بضمان جودة فاعلية نشاطاتها الرئيسة، ومن بينها التعليم والتعلّم، والأبحاث، وخدمات الدعم. وقد تمت الموافقة على هذا الدليل من قبل مجلس الأمناء في 19 سبتمبر 2012، ومن ثم تم توزيعه على الموظفين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في بوليتكنك البحرين. وقد سمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء وحدة ضمان الجودة بأن دليل الجودة قد تم إعداده في ضوء رؤية بوليتكنك وفلسفتها الخاصة تجاه الجودة، وأنه قد شاركت لجنتان في عملية الإعداد، وهما لجنة ضمان الجودة والتدقيق ولجنة ضمان الجودة الأكاديمية. وخلال المقابلات المختلفة، بدا واضحاً للجنة المراجعة بأن موظفي بوليتكنك البحرين قد شاركوا في عملية إعداد هذا الدليل، وأنهم أُعطوا الفرص الكافية لتقديم التغذية الراجعة في مراحل مختلفة من عملية الإعداد. كما توصي لجنة المراجعة بأن تقوم بوليتكنك البحرين بمراقبة تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة ومراجعتها بشكل منتظم بحسب الحاجة.

لقد قامت بوليتكنك البحرين بإعداد مسودة "خطة التدقيق والمراجعة"، وتمكين بوليتكنك من استكمال متطلبات المراجعة الداخلية والخارجية، وفق إجراءات وأطر الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مراجعة البرامج الأكاديمية والمؤسسات، معايير التعليم للتفوق في الأداء (أطار عمل بالدروج)، ومركز البحرين للتميز، إلى جانب مؤشرات تقييم الأداء الخاصة ببوليتكنك البحرين. وخلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الموظفين من وحدة ضمان الجودة في بوليتكنك، علِمت اللجنة بأن بوليتكنك البحرين قامت بتنفيذ تمرين لربط كافة معايير المراجعة/التدقيق؛ من أجل إعداد نظام شامل واقتراح نموذج يمكِّن بوليتكنك البحرين من الاستجابة لجميع المؤشرات الواردة أعلاه.

تقوم بوليتكنك البحرين بإيصال نتائج عمليات المراجعة والتدقيق من خلال خطة تحسين الجودة الموجودة على شبكة الإنترنت، والتي يستطيع جميع الموظفين الاطلاع عليها. هذا وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هناك 11 تقريراً قد تم إعدادها من قبل وحدة ضمان الجودة، ونقلها إلى فريق كبار المدراء. ومع ذلك، فلا توجد هناك إلى الآن آليات لإيصال نتائج هذه المراجعات إلى الطلبة. ولجنة المراجعة تشجع بوليتكنك البحرين على وضع آلية رسمية لإيصال نتائج مراجعة وتدقيق الجودة إلى الطلبة.

قامت وحدة الخدمات الطلابية في بوليتكنك البحرين بعملية "مراجعة التوجيه" لتقييم فاعلية "برنامج توجيه الطلبة". وقد تم إجراء استطلاعين لكلٍّ من الموجِّهين والموجَّهين؛ إلا أن نتائج هذين الاستطلاعيْن لم يتم تحليلها، ولم يتم إعداد تقرير رسمي حولهما إلى الآن. وقد أشار الموظفون الأكاديميون الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن عملية توجيه الطلبة قد تم تضمينها ضمن بنود عقود العمل الجديدة، حيث يتوجب على أعضاء هيئة التدريس القيام بتوجيه ما يقارب 14–16 طالباً لكل عضو منهم. وقد أبلغ بعض أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة بأنهم يجدون هذا العدد من الطلبة كبيراً للغاية، لاسيما وأنهم مُكَلَّفون كذلك ببعض المهام الإرشادية. كما أُبلِغت لجنة المراجعة أيضاً بأن "إرشادات التوجيه" إلى جانب "التدريب على المناسبة"، متوفرة لأعضاء هيئة التدريس. وقد عبّر الطلبة عن رضاهم عن البرنامج التوجيهي، مشيرين إلى أن موجهيهم يسعون – على الدوام – لتوفير الوقت اللازم للقائهم لتقديم التغذية الراجعة التي يحتاجونها. ولجنة المراجعة تشجع بوليتكنك البحرين على التقدم في خطتها لتحليل نتائج الاستطلاعات الخاصة بالتوجيه، ونقل نتائج هذا التحليل إلى كافة الجهات ذات العلاقة.

لم تنجح بوليتكنك البحرين إلى الآن في توظيف "منسق توجيه" لتنسيق عملية تدريب موجهي الطلبة. وقد سمعت لجنة المراجعة بشكل متواتر في مختلف المقابلات عن المشكلات التي تواجهها بوليتكنك البحرين في عملية توظيف موظفين جدد؛ نظراً لتطبيق ضوابط وإجراءات ديوان الخدمة المدنية. ولجنة المراجعة تشجع بوليتكنك البحرين على البحث في وسائل بديلة في تحديد مسئولية التنسيق لبرنامج توجيه الطلبة؛ لكي تضمن تحديد المسئوليات وديمومة عمل هذا البرنامج.

4.3 جودة التَّعليم والتَّعلُّم

3-4-1 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن بوليتكنك البحرين بأنَّ سياستها الخاصة بالنِصاب التدريسي مُطبَّقة بشكلٍ متساوٍ في جميع لأقسام وعلى جميع أعضاء هيئة التدريس.*

3-4-2 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بالإشراك الفاعل لجميع أعضاء هيئتها التدريسية بمبادئ أسلوب التعلُّم القائم عمى حل المشكلات من أجل ضمان فيم مشترك لهذا الأسلوب كأحد طرائق التدريس.*

3-4-3 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بوضع وتنفيذ نظام متكامل لمراقبة تقدم ورضا الطلبة.*

3-4-4 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعميم العالي بأنْ تضمن بوليتكنك البحرين أنَّ هناك تطابقاً مناسباً بين مؤهلات أعضاء هيئة التدريس و/أو الخبرة العلمية وبين المهام التدريسية المحددة لهم.*

بوليتكنك البحرين ليس لديها سياسة رسمية خاصة بالنِّصاب التدريسي لإعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من أن كل كلية تقوم – من خلال مديري برامجها –بوضع النصاب التدريسي الخاص بها لأعضاء هيئة التدريس في المقررات الدراسية، فإن هذه الترتيبات تتم ضمن الضوابط المتفق عليها بشكل عام (15–16 ساعة في الأسبوع). ويتم تطبيق التغييرات الطارئة اعتماداً على عدد الوحدات الدراسية المطروحة في كل فصل دراسي، وعلى عملية التوظيف. ويتلقى كل عضو من أعضاء هيئة التدريس استمارة استخدام موظف؛ تبيّن المسئوليات الخاصة تجاه كل فصل دراسي. ويقوم عضو/عضوة هيئة التدريس بالتوقيع على استمارة بهذا الخصوص؛ يقوم العميد بعد ذلك بإعطاء الموافقة النهائية عليها. وقد أظهرت استمارات استخدام أعضاء هيئة التدريس التي اطلعت عليها لجنة المراجعة وجود تكافؤ بشكلٍ عام فيما يتعلق بالنصاب التدريسي. ومع ذلك، فقد سمِعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس في إحدى الكليات عن وجود عدم مساواة – وهي مستمرة – في توزيع وتحمل الأعباء التدريسية. وهذه القضية بحاجة للمعالجة، حيث من الممكن معالجة أي زيادة في معدل ساعات

النِّصاب التدريسي، من خلال إبرام عقد منفصل من قبل قسم الموارد البشرية مع عضو/عضوة هيئة التدريس.

ولكي تحقق بوليتكنك البحرين هدفها المتمثل في تخريج "خريجين جاهزين للعمل وضمان توفير قوى عاملة بحرينية ماهرة لدعم النمو والتنوع الاقتصادي"، قررت المؤسسة بأن يكون الاختيار الأمثل لطرق التدريس هو التعلُّم القائم على حل المشكلات. والهدف هنا يتمثل في تطبيق التعلُّم القائم على حل المشكلات في جميع البرامج والوحدات الدراسية بحلول شهر سبتمبر 2013. وقد علِمت لجنة المراجعة أثناء إجرائها المقابلات مع مستويات إدارية مختلفة عن التحديات التي ينطوي عليها التطبيق الكامل لهذا الأمر. وهذا نتيجة للقيود المتعلقة بالميزانية، والمعدات والمرافق، والموارد البشرية.

وخلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس سمِعت لجنة المراجعة أفكاراً متنوعة حول كيفية تطبيق التعلُّم القائم على حل المشكلات. كما أن المنصب الوظيفي المتخصص في هذا الجانب ما زال شاغراً. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على ملء هذه الوظيفة الشاغرة.

وعلى الرغم من أن المؤسسة قد أتاحت لأعضاء هيئة التدريس الفرص الكاملة للتفاعل مع بعضهم البعض؛ من أجل تكوين فهم مشترك لمفهوم التعلّم القائم على حل المشكلات، إلا أن لجنة المراجعة وجدت أثناء المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس مفاهيم متنوعة عن "التعلّم القائم على حل المشكلات" لاسيما فيما يتعلق بالتنفيذ. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على تقديم المزيد من اللقاءات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس؛ لمناقشة الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتخذها أسلوب التدريس هذا ضمن التخصصات المختلفة. ومع ذلك، فإن المؤسسة تنفّذ التعلّم القائم على حل المشكلات في العديد من الوحدات الدراسية والبرامج، والتي وجدتها لجنة المراجعة أمثلة جيدة. وقد كان الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة متحمسين لهذه الطريقة، وأثنوا على مدرسيهم الملتزمين بذلك.

لقد وضعت بوليتكنك البحرين ونفَّذت إطارا لاستطلاع الجودة المؤسسية؛ يسجل ويرصد رضا الطلبة بالتناغم مع مؤشرات الأداء الأساسية والأهداف. وخلال الزيارة الميدانية، شاهدت لجنة المراجعة أدلة على الاستطلاعات التالية: استطلاع عن خبرات الطلبة؛ استطلاع الخدمات

الطلابية؛ استطلاع خاص بعملية التدريس؛ استطلاع الوحدات الدراسية؛ استطلاع المنهج الدراسي واللجنة الاستشارية. وقد تم توزيع هذه الاستطلاعات وتحليلها من قبل وحدة القياس والتحليل. وقد كان الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بهذه الاستطلاعات، ويشعرون بالرضا عن الدعم الذي يقدمه مرشدوهم الأكاديميون لهم.

ولجنة المراجعة تُثني على تطوير مثل هذا الإطار، وتقترح على المؤسسة وضع وتنفيذ آلية لمراقبة فاعليته.

لقد قامت المؤسسة بوضع جداول بالمؤهلات العلمية وخبرات أعضاء هيئة التدريس إلى جانب الوحدات الدراسية التي يقومون بتدريسها. وتبيّن هذه الجداول تطابقاً بين المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس و/ أو خبراتهم العلمية والمهنية والمهام التدريسية الموكلة لهم.

5.3 مساندة الطلبة

3-5-1 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتحديد ودعم الطلبة الضعفاء أكاديمياً.*

لقد قامت المؤسسة بوضع سياسات وإجراءات وتنفيذها مؤخراً؛ لتشخيص ودعم الطلبة ذوي التحصيل الأكاديمي الضعيف . وتتوافق هذه السياسات مع الهدف الإستراتيجي رقم 6 (الخطة الإستراتيجية لبوليتكنك البحرين 2008-2014)، والذي ينص على أن تقدم الخدمات الطلابية مجموعة من أنظمة الدعم التي تركز على الطالب وتمكِّن من نجاح عملية التعلُّم. كما أن هذه الأنظمة مُصممة من أجل تعزيز النجاح والتقدم الأكاديمي للطلبة، وتحقيق الحد الأقصى من استبقاء الطلبة، وتسهل عملية الانتقال من المدرسة إلى الدراسة الجامعية الأكاديمية، وتعزز من مشاركة الطلبة وخبراتهم، وتُقر بأن الصعوبات يمكن أن تكون ذات أوجه متعددة يمكن أن تؤثر على الإنجاز التعليمي للطلبة. ويُقدّمُ الدعمُ الأكاديمي للطلبة عن طريق المكتبة ومركز التعلُّم، ومدير الدعم والرعاية الطلابية، والبرنامج التوجيهي، ومركز العمل والتوظيف، ومنسق البعثات الدراسية، ومركز الصحة والرعاية، ومن الاخصائي النفسي والاجتماعي. وخلال الزيارة الميدانية، وجدت لجنة المراجعة أن وظيفة الاخصائي النفسي والاجتماعي لاتزال شاغرة. ولجنة المراجعة تحث المؤسسة على تعيين أخصائي نفسي واجتماعي يعمل بدوام كامل.

سمِعت لجنة المراجعة خلال مقابلات مختلفة أثناء الزيارة الميدانية بأن بوليتكنك البحرين تدعم إنجازات الطلبة من خلال التشخيص المبكر، والاستجابة للقضايا التي يكون لها تأثير محتمل على الإنجاز التعليمي للطالب.

وتقرُّ لجنة المراجعة بتطوير هذه السياسات والإجراءات وتقترح على المؤسسة بأن تطوّر وتنفذ آلية لمراقبة فاعليتها.

6.3 الموارد البشرية

3-6-1 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بتنفيذ خطط استراتيجية وعلى مستوى الأقسام لزيادة عدد الموظفين البحرينيين على كافة المستويات في المؤسسة، وعلى مستوى الإدارة العليا على وجه الخصوص. كما يجب وضع وتنفيذ برنامج توجيهي.*

لقد قامت المؤسسة بإعداد ورقة نقاشية بعنوان: "البحرنة: الأهداف والإستراتيجيات" من أجل زيادة عدد الموظفين البحرينيين على جميع المستويات في المؤسسة. وتقدم هذه الورقة واقع وخلفية الوضع الراهن لعملية التوظيف في المؤسسة، وترفع توصية لمجلس الأمناء بخصوص نص خاص بسياسة البحرنة، والأهداف والإستراتيجيات المقترحة بناءً على الفرضية التي تفيد بأن رسالة، ورؤية، وأهداف بوليتكنك البحرين يجب المحافظة عليها. وقد قامت المؤسسة بتوظيف العديد من الموظفين البحرينيين في المناصب الإدارية والوظائف المرتبطة بها، وهي الآن تنتظر موافقة ديوان الخدمة المدنية على توظيف المزيد من الموظفين المساندين وأعضاء هيئة التدريس. كما علِمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الإدارة بأن المؤسسة تحرص على إيجاد تنوع بين الموظفين الوافدين، وأن ديوان الخدمة المدنية قد قام مؤخراً بتجديد عقود العديد من أعضاء هيئة التدريس الوافدين.

كما شاهدت لجنة المراجعة أدلة على وجود مخطط معدَّل للهيكل التنظيمي، والذي لايزال في انتظار موافقة ديوان الخدمة المدنية. كما سمِعت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع كبار المديرين بأن الموافقة على الهيكل التنظيمي تبقى القضية الأساسية في تنفيذ خطة البحرنة.

لقد قامت المؤسسة بوضع دليل للتنمية المهنية للمساعدة في تحديد ووضع أولويات حاجات التنمية المهنية. وخلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة بأن المؤسسة تبحث عن فرص الشراكة مع معهد البحرين للإدارة العامة وبعض معاهد التدريب الأخرى في البحرين؛ من أجل الحصول على مؤهل علمي في القيادة ليزيد من تنمية قدرات الموظفين البحرينيين. وقد عقدت بوليتكنك البحرين مؤخراً اجتماعاً مع الأكاديمية العليا في المملكة المتحدة بهدف وضع إطار عملية للتنمية المهنية للأكاديميين.

تم وضع خطة عمل لمركز بوليتكنك البحرين للتدريب تركز على دعم وتنمية الموظفين البحرينيين. وسيقدم المركز برامج تدريبية لتعزيز رضا، ودافعية، وأداء جميع الموظفين. ولجنة المراجعة تدعم هذه المبادرة وتقترح على المؤسسة القيام بوضع وتنفيذ آلية لمراقبة فعاليتها.

7.3 البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

3-7-1 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تضمن بوليتكنك البحرين بأنْ يكون لبرامجها الأكاديمية المرافق الملائمة لكي تتاح للطلبة خبرات تعلم تتسم بالجودة، وأنْ يتم شراء مختبرات ومُعدَّات تخصصية في توقيت يضمن عدم حصول فجوة في العمل الأكاديمي.*

3-7-2 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تُوفِّر بوليتكنك البحرين للطلبة عدداً من مرافق الأنشطة اللامنهجية إلى جانب توفير المتطلبات الثقافية وبحسب الجنس لكي تضمن بيئة تعلم تتسم بالجودة للطلبة.*

3-7-3 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بتخزين بياناتها السائدِة في موقع منفصل، ويفضَّل أنْ يكون خارج الحرم الجامعي لضمان استمرارية العمل.*

تمت مناقشة مرافق التعلُّم ولاسيما المختبرات أثناء المقابلات، وقد جرت زيارتها وتفقدها من قبل لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وقد وُجد أن مختبرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال مناسبة ومجهّزة بصورة جيّدة لأغراض البرامج المطروحة. أما مختبرات الهندسة التابعة لبوليتكنك

البحرين فهي مجهزة بشكل جيّد وبعضها جديد، وحسن التصميم، ومستغل جيداً من قِبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك فإن كبار أعضاء هيئة تدريس الهندسة في بوليتكنك البحرين قد عبّروا عن صعوبات في استخدام المختبرات المشتركة مع جامعة البحرين. وتشمل هذه الصعوبات: وضعية المعدات، تصميم المختبر وطريقة تنظيمه، الجدول، والإشراف على المختبرات من قِبل موظفي جامعة البحرين.

لقد سمعت لجنة المراجعة أثناء المقابلات عن أن المعدات الموجودة في هذه المختبرات قديمة ولم تعد مستخدمة في قطاع الصناعة حالياً، وأن طريقة تنظيم المختبرات وإدارة المعدات لا تدعم طرق التدريس التي يمارسها أعضاء هيئة تدريس الهندسة في بوليتكنك البحرين؛ وأن هناك قيوداً من حيث الوقت تفرضها عملية مشاركة هذه المختبرات مع الدروس التي تقدمها جامعة البحرين، حيث إن لهم الأولوية في استخدامها؛ وأن هذه المختبرات تخضع لإشراف موظفي جامعة البحرين والذين تكون ساعات عملهم خارج سيطرة بوليتكنك البحرين؛ لكي تتناسب مع جداولهم، وهناك بعض الحالات التي تكون فيها هذه المختبرات مقفلة؛ نظراً لأن موظفيها غير مسموح لهم بالعمل الإضافي.

تلاحظ لجنة المراجعة خطة إعادة تطوير الحرم الجامعي لبوليتكنك البحرين، والتي توقفت بسبب بعض القيود المالية. ومع ذلك، فإن اللجنة تحثُّ الإدارة العليا لبوليتكنك البحرين على إيجاد طرق للتغلب على مثل هذه العقبات التي تعيق التعلُّم التطبيقي. ويمكن القيام بذلك من خلال الاتفاق العاجل مع جامعة البحرين على ترتيبات مناسبة للاستخدام الفعّال للمختبرات المشتركة، وتجاوز جميع العقبات واتخاذ الخطوات المناسبة لرفع مستوى هذه المختبرات في المستقبل القريب.

واستنادا إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، فإن مرافق التعلّم الأخرى كالصفوف الدراسية والمكتبة، فهي مناسبة؛ ولكن خلال المقابلات عبّر أعضاء هيئة التدريس عن عدم رضاهم عن المرافق المشتركة المخصصة لهم، والتي يشغلها عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، وانعدام الخصوصية عن اللقاء مع الطلبة. ولجنة المراجعة تشجع بوليتكنك البحرين بقوة على إيجاد حل لهذه القضية بصورة عاجلة.

خلال المقابلات، عبّر الطلبة عن رضاهم عن المرافق الترفيهية المتوفرة لهم بما فيها المرافق الرياضية، وغرف الصلاة، والمطاعم الصغيرة، والنوادي. كما تمت مناقشة هذه الجوانب خلال

المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس ومع الموظفين الآخرين. وقد تم وضع جداول لاستخدام المرافق الرياضية لإتاحة استخدامها من قبل الذكور والإناث – كل على حدة – في أيام مختلفة غير أيام الاستخدام المختلط من قبل الجنسين معًا. وإضافة إلى المسجد الموجود في الحرم الجامعي، هناك غرف مخصصة للصلاة للطلبة الذكور، وأخرى للإناث، وأخرى للموظفين. وقد تم افتتاح كافتيريا جديدة مع وجود أخرى في طور الإنشاء إضافة للكافتيريتين الرئيسيتين المستخدمتين حالياً. وقد علِمت لجنة المراجعة بأن جميع الكافيتريات تخضع للتفتيش بصورة منتظمة من قبل بوليتكنك البحرين لأغراض الصحة والسلامة. والطلبة لديهم غرفة مخصصة للنادي الطلابي والاستعدادات جارية لتنظيم الانتخابات الطلابية خلال هذا الفصل. ونظراً لانعدام التوظيف، فإن النشاطات اللامنهجية قد جاءت دون التوقعات، غير أن إنشاء مجلس الطلبة الجديد من المتوقع أن يساعد على تحسين هذا الوضع، حيث من المتوقع أن يقوم الطلبة بإدارة الأنشطة والفعاليات بدعمٍ من مدير الخدمات الطلابية.

لقد أُبلِغت لجنة المراجعة من قِبل مديري تكنولوجيا المعلومات بأن بوليتكنك البحرين تعكف الآن على إعداد الصيغة النهائية لسياسة خاصة بالتخزين الاحتياطي واسترجاع كافة البيانات الإلكترونية، وأن الجامعة بصدد إصدار أحد العروض للتعامل مع وتوفير التخزين الاحتياطي المناسب من مزوِّد خدمة خارجي. ويتم القيام بالتخزين الاحتياطي حالياً في موقع منفصل، ولكنه في نفس الحرم الجامعي. ولجنة المراجعة تحثُّ بوليتكنك البحرين على الإسراع في جهودها لوضع وتنفيذ إجراءات مناسبة تضمن بأن البيانات يتم تخزينها احتياطيا بأمان وانتظام، وأنه يتم الاحتفاظ بنسخ كافية خارج الحرم الجامعي.

8.3 الأبحاث

3-8-1 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأنْ تقوم بوليتكنك البحرين بوضع وتنفيذ خطة بحثية تتناسب وتصنيفها المؤسسي وتتماشى مع أهدافها الاستراتيجية وذات مؤشرات أداء أساسية واضحة وتراعي توفير الموارد المطلوبة لدعم هذه الوظيفة الأساسية*

لقد قامت بوليتكنك البحرين بوضع خطة إستراتيجية للأبحاث ذات هدفيْن رئيسييْن. الأول منهما يتمثل في المشاركة في تحقيق الرفاه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والبيئي في البحرين، والتأثير العالمي. وأما الثاني فيتمثل في تحقيق علاقات تعاون بحثي على الصعيد العالمي في مجال بحثي محدد. ولكل واحدٍ من هذين الهدفين غايات محددة مع تاريخ الاستحقاق، ومؤشرات أداء أساسية، وتحديد واضح للمسئوليات. وتستند الخطة على الطبيعة التطبيقية للمؤسسة، والخبرة الأكاديمية والثقافة البحثية الموجودة، والقوة والفرص البحثية التي لديها. وقد تمت الموافقة على هذه الخطة من قِبل المجلس الأكاديمي. ولاتزال تنتظر موافقة مجلس الأمناء عليها. أما تنفيذ هذه الخطة، فهو في مراحله المبكرة، ويخضع لإشراف لجنة الأبحاث التي ترفع تقاريرها إلى المجلس الأكاديمي. بيد أن خلال المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية بدا أن غالبيتهم ليسوا على دراية بالخطة، الأمر الذي يشير إلى أنهم لم يشاركوا في أي مستوى من مستويات إعدادها. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم بوليتكنك البحرين بنشر خطتها البحثية بشكل مناسب بين أعضاء هيئتها الأكاديمية لضمان فاعلية تنفيذها.

9.3 مشاركة المجتمع

3-9-1 *تُوصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم بوليتكنك البحرين بتخصيص جزء من خطتها الاستراتيجية المؤسسية لوضع تفاصيل خطط مشاركة المجتمع، مع أهداف واضحة ومؤشرات أداء أساسية ذات صِلة بالمشاركة الكاملة والنفعية المتبادلة مع فئات المجتمع التي تستهدف خدمتها.*

لقد قامت بوليتكنك البحرين بوضع خطة إستراتيجية لمشاركة المجتمع تحدد أربع فئات مجتمعية ستستفيد منها. وهذه الفئات هي: القطاع الصناعي والحكومي، الطلبة، أولياء الأمور، والخريجون؛ المجتمع المحلي بشكل عام؛ والمجتمع الدولي. ومع وجود هدف إستراتيجي رئيس يُطبّق على الفئات الأربع المختلفة، تضع الخطة لكلٍّ من هذه الفئات غايات محددة تتوافق مع تواريخ الاستحقاق، ومؤشرات أداء أساسية، وتحديد واضح للمسئوليات. وتستند الخطة على الطبيعة التطبيقية للمؤسسة ومطلبها المتمثل في إقامة علاقات عمل وعلاقات بحثية وطيدة مع قطاعات الصناعة المحلية، والإقليمية، والعالمية؛ والفعاليات الموجودة حالياً مع المجتمع المحلي والتي تشمل الطلبة والخريجين على سبيل المثال لا الحصر؛ وتأسيس نفسها كوجهة تعليمية

عالمية للمتعلمين وبرامج تبادل الطلبة. ولم تتم الموافقة إلى الآن على هذه الخطة من قِبل مجلس الأمناء. أما تنفيذ الخطة فلايزال في مراحله المبكرة وهي تحت إشراف لجنة المشاركة الصناعية والتي ترتبط بفريق كبار المدراء. ولكن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بدا أن غالبيتهم ليسوا على دراية بالخطة، الأمر الذي يشير إلى أنهم لم يشاركوا في أي مستوى من مستويات إعدادها. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم بوليتكنك البحرين بنشر خطتها الخاصة بمشاركة المجتمع بشكل مناسب بين أعضاء هيئتها الأكاديمية؛ لضمان وجود فهم وهدف مشترك لها، والتي بدورها ستساهم في التنفيذ الفعّال لها.